

مؤيدو إنشائها يرونها فرصة لإصلاح ما أفسدته أيدينا ليعود الضحايا أفراداً فاعلين مجدداً

مراكز رعاية النساء

المعنفات أسرياً.. ملاذ آمن

تشوبه مخاوف اجتماعية

□ **الفضلي:** المجتمع بحاجة ملحة إلى مقر للنساء المعنفات حماية لهن من التعرض للإيذاء

□ **الرفاعي:** سيدات فاضلات يفتحن بيوتهن لإيواء المطرودات من منازلهن إلى الشوارع



الدمخي: إنشاء مركز لإيواء المعنفات أمر ضروري بشرط السرية

أكد رئيس لجنة حقوق الإنسان البرلمانية النائب د.عادل الدمخي أن قضية إيجاد مأوى أو مقر للمعنفات أو النساء اللاتي يعانين من الاضطهاد أمر في غاية الأهمية، وقال الدمخي في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن أي امرأة تواجه العنف أو الاضطهاد ولا يوجد لديها مأوى أو أقارب يستقبلونها يجب أن تتكفل بها الدولة وفقاً لحقوق المواطنة أو وفقاً للمبادئ الإنسانية، لأنه في حال تعرضت المرأة للعنف الأسري أو الضرب أو الطرد من المنزل ولا يوجد لديها أقارب فأين سيكون مصيرها؟ هل تنام أو تجلس في الشارع وتتعرض للإهانة أو الإقلاق من قِدمها كإنسانة لها حقوق واحترامها كإنسان. وأضاف الدمخي: لهذا نحن نؤيد مثل هذا الإجراء على أن يكون التعامل مع هذا الموضوع بشكل سري، حفاظاً على كرامة الأسر وحفاظاً على كرامة المرأة نفسها حتى لا تكون منبوذة من المجتمع في حال تم التعرف على شخصيتها.

وشدد الدمخي على أن مثل هذه المراكز يجب أن يتم إنشاؤها وفقاً للمعايير الدولية والإنسانية التي تحفظ كرامة الإنسان، وأن توضع لها قواعد ونظام داخلي يحفظ حقوق المتواجدين في المركز بحيث توفر فيه كل الاحتياجات اللازمة للعيش الكريم.

الهاجري: الإسلام انتشل المرأة من الجاهلية العمياء إلى العزة والكرامة

قال الإمام والخطيب في وزارة الأوقاف وعضو القطاع الشرعي في مركز الجهاد للأمن الاجتماعي محمد الهاجري إن الله جل وعلا قد قال في الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا»، وأخبر النبي ﷺ أنه يقضى بين الدواب يوم القيامة، فقال: «لتؤنن الحقوق إلى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجلحاء» التي بدون قرون - من الشاة القراء». وأضاف الهاجري: هذا ما كان من ظلم بين الدواب فما بالكم بين البشر؟! فالظلم ظلمات وعاقبته وخيمة وإن الله جعل لكل شيء مقذاراً ووزناً، فالإسلام انتشل المرأة من الجاهلية العمياء إلى الضياء والعزة والكرامة، فاعلموا كامل حقوقها ومنع ظلمها كما هو ممنوع في غيرها، وعمّا انتشر في هذا الزمن من العنف الأسري أو ما يسمى بالمعنفات من النساء وهن اللاتي يتعرضن للعنف وللضرب المبرح ولللبس بما لا يرضاه الله عز وجل من أزيائهن أو الأسرة بغير دليل ولا برهان وإن بعض الأزواج يستدل بقوله تعالى: «واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن وأهجروهن في المضاجع واضربوهن فإن أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً إن الله كان علياً كبيراً». وأضاف الهاجري إن الحال في هذا الزمان يستدعي إنشاء مراكز ولجان تعنى بالمعنفات خاصة، وبالعنف الأسري بشكل عام وهذا ما نلناه وما نحن بصدد إنشائه في القريب العاجل عبر مركز «ناصح» الذي سيقوم مركز الجهاد للأمن الاجتماعي، وسيساهم في حل القضايا الأسرية والتخفيف منها.

كلفة اجتماعية واقتصادية ضخمة

تعرف الأمم المتحدة العنف ضد المرأة بأنه أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه أذى ومعاناة للمرأة سواء من الناحية الجسدية أو الجنسية أو النفسية، بما ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان الانتقسي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة. ويؤدي العنف الممارس ضد المرأة إلى تكبد تكاليف اجتماعية واقتصادية ضخمة تخلف آثاراً عديدة على المجتمع قاطبة، فقد تعاني النساء من العزلة وعدم القدرة على العمل وفقدان الأجر ونقص المشاركة في الأنشطة المنتظمة وعدم الاعتناء بأنفسهن واطفالهن الا بشكل محدود.

العلاج لكل الحالات الإنسانية بإشكالها المختلفة تحتاج لمراكز متخصصة ومؤهلة للتعامل معها، سواء كانت الحالات للأطفال المعنفين الذين يتعرضون للعنف والتحرش أو النساء المعنفات، لتقديم كل خدمات التأهيل والأمن النفسي والعلاجي، ونظراً لأهمية هذه المراكز في كل دول العالم العربي والعربي فقد سبقت مصر والأردن ولبنان وتونس وبقية الدول العربية، لإدراكها أهمية توفير الأمن النفسي للمعنفين ولبن يتعرضون للإهانة الإنسانية والتحرشات وغيرها من أنواع العنف، أما مدى قبول أو رفض المجتمعات التقليدية فهو يرتبط بالطريقة والأسلوب والمكان وإن كان ينبع الوزارات والحكومة أم ينبع منظمات المجتمع المدني، والأهم من ذلك أن يعرف الجميع شروط وقوانين إدارة المركز ومن الذي يستفيد من خدماته العلاجية ومدى تطابق الشروط مع الحالة المتقدمة، ومن يقدم الخدمة والمسؤولين عنها، فكلمنا كانت القوانين والأهمية والأهداف واضحة يسهل عملية قبول الفكرة.

الأسر الضعيفة

وأوضحت أمينة سر الجمعية الكويتية لأولياء أمور المعاقين هدى الخالدي أن إنشاء مركز للمعنفات بحد ذاته فكرة جميلة ويجب على المجتمع قبلها لحماية المرأة أولاً من العنف، فهناك نساء ليس لديهن مأوى وإنشاء هذا المركز سيتم توفير من يقوم بالدفاع عنهن وحمايتهن، حتى بالنسبة للأسرة الضعيفة التي ليس لديها ولي أمر تستطيع أن تلجأ لهذا المركز لحمايتها من العنف وأنا أؤيد إنشاء مثل هذه المراكز لأنها حماية لجميع أفراد الأسرة من أي عنف.

تدريب ومعالجة

وأكدت استاذة علم النفس الأسري والمتخصصة في مفهوم الذات والفاعلية الذاتية ومبتكرة سلسلة سافر لبلورات ذاتك نادية الخالد، أنها تلجأ لهذا المركز لإقامة مركز للمعنفات ووضع دورات تدريبية ومعالجتي سلوكيات داخل المركز وهي على استعداد للمشاركة والمساعدة في هذا المجال، وحذرت من العنف الذي يعني عدم الرضا عن الذات الذي سيعكس على الأسرة والمجتمع، وكل حالة عنف هي حالة فردية تحتاج علاجاً يتمشى مع أسبابها وطبيعة شخصية الطرفين وطبيعة العلاقات الإنسانية التي تربط بينهما ومفهوم العدوان من وجهة نظر المعتدي، بالإضافة إلى تقييم الحالة الانفعالية والمزاجية التي يمر بها المعتدي. وأشارت إلى أن أهم أسباب العنف هو التفرد في المعاملة وعدم العدل بين الأبناء ما يولد الشعور الانتقاسي الذي قد ينشأ في النفس نتيجة الميل نحو طرف دون الآخر. وهذا الشعور قد يتحول إلى سلوك عدواني يتمثل في العنف، وهذا الشعور قد يؤدي إلى توحش الابن أو الابنة دفاعاً عن الإهمال والتهميش. لذلك ان اختل المجتمع الصغير فسيختل بدوره المجتمع الكبير.



عذراء الرفاعي



هدى الخالدي



محمد الهاجري



د.نادية الخالد



منيرة الفضلي



د.سهام القبندي



ندي ابونصر

فيما أعلنت وزيرة الشؤون ووزيرة الدولة للتنمية الاقتصادية هند الصباح مؤخراً عن التوجه لافتتاح مركز لرعاية النساء المعنفات أسرياً مع حلول الصيف المقبل في أحد مراكز تنمية المجتمع التي حثت إنشاء مركز خاص بهن، اعتبر بعض المعنفين والمراقبين أن تقديم شكوى رسمية من قبل النساء المعنفات اللواتي يلجأن إلى مركز متخصص عقبه كبيرة أمام العديد من ضحايا العنف الأسري، الباحثات عن الحماية بطريقة سليمة دون الدخول في مواجهات قضائية.

الا أنهم أبدوا تخوفهم من تحول مراكز الرعاية تلك مع مرور الوقت إلى ما يشبه السجون التي تضم نساء يعانين من الخوف على مصيرهن ويقعن داخل الجدران ليحمن أنفسهن واطفالهن، والاختباء من جور زوج أو أخ أو طليق يعتدي عليهن.

إلى ذلك يجد آخرون أن تلك المراكز سوف تشكل مصدر قلق اجتماعي، لأن المجتمع المحيط يعتبر أن النساء الهاربات من الظلم والمعرضات للخطر سيئات السمعة، والأعراف الاجتماعية ترسخ هذا التصنيف لهؤلاء النساء. وهكذا تنسحب تلك الصفة على المراكز، ما يجعل عمل الهيئات والؤسسات التي تؤسسها مسألة اجتماعية شاقة.

وفي هذا الصدد استقصت «الأنباء» عدداً من الآراء حول فكرة تقبل المجتمع الكويتي إقامة مركز لرعاية المعنفات، فجاءت الآراء على النحو التالي:

وأوضحت الوكيله المساعدة السابقة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مستشارة فريق إجابتيه كويتية ومستشارة مكتب الشهيدي منيرة الفضلي، أن المجتمع في حاجة ملحة إلى إنشاء مقر للنساء المعنفات وذلك لحماية المرأة بجميع فئاتها، وأيضاً الفئات الأخرى المستضعفة من التعرض للإيذاء بشتى أنواعه، فوجود مثل هذا المقر يؤدي إلى نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول ضرورة حماية أفراد الأسرة من الإيذاء، وإيجاد مكان للباحثين لإجراء بحوث ودراسات عن هذه الظاهرة بالتعاون مع الجهات المسؤولة عن هذا المقر، وأيضاً يساهد في اظهار احصائيات عن ظاهرة الإيذاء والعنف الأسري، ويساهم في اعداد برامج ورعاية الأسرة في المجتمع.

وشددت على ضرورة إنشاء مثل هذه المراكز رغم انه سيوجد نفورا مجتمعياً في بداية الأمر ولكن سيتم قبولها مع مرور الوقت، بعد التأكد من مساهمتها في حل كثير من المشاكل المجتمعية، خاصة ان المرأة شتاً ما أبتنا هي نصف المجتمع وهي مربية الأجيال، فإن كانت هي غير قادرة على حماية نفسها أو على حماية استقرارها النفسي والاجتماعي فلن تنشأ أبناء مستقرين نفسياً واجتماعياً

القبندي: يجب إحصاء ورصد حالات العنف قبل المطالبة بإنشاء مراكز للنساء المعنفات

الخالد: التفرقة في المعاملة وغياب العدالة بين الأبناء من أهم أسباب العنف في المجتمع

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

الرفاعي: الموروث الثقافي بأن المرأة حدود إطارها المنزل يجب تغييره

لبناء هذا المجتمع. فريسة سهلة

من جانبها، قالت رئيس لجنة حقوق الأسرة في جمعية المحامين ورئيس لجنة الشكاوى القانونية في جمعية حقوق الإنسان الكويتية المحامية عذراء الرفاعي، أن قضية إيذاء المعنفات واحتمالها في الكويت مثل نعاليم عدم وجود اماكن تحوي المرأة المعنفة في حالة الخلافات الزوجية التي تتضرر المرأة منها ضرراً كبيراً، فتعاني من عدم ايجاد مأوى آمن خاصة في حالة وفاة الوالدين أو عدم استقبالها من طرف والديها أو أخوتها، فالأولى يطلب بهذا المركز لحماية المرأة من الانحراف السلوكي والمضايقات وعدم توفير المجال لتكون فريسة سهلة لذوي النفوس الضعيفة.

حاجة ملحة

وطالبت الرفاعي بإنشاء مراكز رعاية بالكويت كونها حاجة ملحة ومطلوبة في الوقت الحالي وبالأخص في وجود الكثير من المعنفات اللواتي ليس لديهن مأوى، قائلة: كوني رئيسة لجنة الشكاوى والقانونية في جمعية حقوق الإنسان اعاني من عدم إيجاد مكان للمرأة المعنفة في حال اللجوء إليها، فالكثير يطردن من المنازل عند وفاة الوالد أو الشقيق أو التحجج بانها مريضة نفسياً لإيداعها مستشفى الطب النفسي، والدولة تنفق مبالغ مالية طائلة على سيدات لا يعانين من أي مرض نفسي، فهي مشكلة تحتاج إلى حل. وقالت: كثير من السيدات يلجأن إليها في الجمعية لإيوائهن، لكن لعدم وجود مراكز للإيواء لا نستطيع أن نقدم لهن المساعدة ونضطر إلى توفير سكن أو وظيفة لهن، كما ان بعض السيدات الفضليات يفتحن منازلهن لإيواء من يطردن من منازلهن إلى الشوارع، ولهذا نحن بحاجة ماسة لإنشاء مراكز للمعنفات تحت مظلة الحكومة، والأولى إيواء في فنادق بل إن يكون مركز إيواء عاجلي لتمكين المرأة من أن تعيش حياتها

الإصلاح الأسري

وأشارت الرفاعي إلى انه على المرأة الكويتية أن تسعى وعلى الدولة أن تقف بجانب المرأة، مؤكدة ان الكويت لن تتحلل على بناتها في ذلك بالعكس ستساند الدولة المرأة الكويتية وتمنحها هذا الحق، مشيرة إلى البرنامج الخاص بجمعية حقوق الإنسان الذي يتعاون مع مجموعة نسائية

تعمل للخير، وتحاول مساندة المرأة عبر فريق متكامل يقدم الرعاية النفسية والصحية وإيجاد فرص عمل، ونسعى لإيجاد حلول بديلة للمرأة لتعتمد على نفسها حتى لا تتعرض لانحراف سلوكي ومساعدتها لعدم الضياع أو الوقوع ضحية للمفترسين الخارج، فجمعية حقوق الإنسان تقيم هذا البرنامج لدعم المرأة، وفي جمعية المحامين تقوم بتتقيف الأسر حول سبل الترابط الأسري، والحقوق والواجبات المشتركة وتقييم الكثير من المحاضرات والندوات ونستخدم برامج التواصل الاجتماعي وسبل الإعلام للحديث عن دور الأسرة في حماية فتياتهن ومعاملتهن معاملة حسنة وصولاً إلى الإصلاح الأسري وحماية الحالات الموجودة أما ان تكون تعرضت لعنف أدى إلى وجود كسور أو عاهات أو آلام بدنية، ومنهن من طردت من المنزل ووالدها يرفض استقبالها، ومنهن من لا يمتلكن اسرا، فهناك حالات كثيرة يعانين من العنف والمجتمع يرفض لأن لديه فكرة ان الفتاة يجب ان تكون حبيسة المنزل وهذا أكبر خطأ، كما ان المجتمع يعتبر ان الفتاة اذا أخطأت تنتهي حياتها ولا يتم منحها فرصة أخرى لإثبات وجودها أو دورها، وهذا بناتها بهذه الطريقة، كما ان المشكلة الرئيسية في الموروث الثقافي ان المرأة حدود إطارها المنزل لا يحق لها العمل أو الدراسة، وان تعيش في إطار هذا المنزل تحت سلطة الذكر، وهذا الواقع يجب تغييره فللمرأة حقوق تمارسها وفق إطار معين لا يخرج عن العادات والتقاليد ويجب ألا تمارس حقوقنا بطريقة غير حضارية.

خط ساخن.. 18 سنة

وقالت المحامية عذراء الرفاعي: نأمل استحداث وإيجاد عدة مراكز خاصة للفئات التي يزيد عمرها على 18 سنة كونه السن الأقصى لوجودهن في الدور التابعة لوزارة الشؤون، ويجب ان يكون هناك خط ساخن للمحالة المعنية للتحقيق في أمرها والكشف عليها، وإذا استطعنا تقديم الحماية لهن داخل اسرهن فسنتخفف العبء على الدولة، وعند إيوائها نضعها في مركز إيواء المعنفات لمدة قصيرة، لنؤهلها نفسياً ومعنوياً ونساعدنا في توفير العمل المناسب لتعتمد على نفسها، وهذا ما نحتاجه داخل الكويت لا نحتاج مركز إيواء فنذقي تجلس فيه المرأة من غير تأهيل، بل مراكز لإعادة انخراطها في المجتمع.

دول عربية

أما استاذة علم الاجتماع د.سهام القبندي فقالت: اعتقد من الأهمية في البداية ان نعرف حجم المعنفات اللاتي يتعرضن لأنواع العنف، كذلك أنواع العنف المستخدم، لذلك لابد ان تكون هناك احصاءات ورصد لحالات العنف ومن ثم المطالبة بالعمل على إنشاء مراكز للنساء المعنفات، ومن المهم ان نعرف ان مراكز